الجزئية حول عدد من وجهات النظر الخاصة بالامن. ويقول المحرر السياسي لصحيفة يديعوت احرونوت (٥/٢٩) ان اسرائيل لن تقف ضد قيام الولايات المتحدة بعقد هذه الصفقات ، وانها تتفهم سياسة الولايات المتحدة وزيادة نشاطاتها في المنطقة « وان الحجة الامريكية عن الخطر السوفييتي في الخليج الفارسي [العربي] مقبولة في القدس» .وتشير بعض المصادر الاسرائيلية الى « انها غير مذعورة » من صفقة الاسلحة وان بامكانها ان تفهم رغبة الولايات المتحدة « بضمان أمن الخليج » ومحاولة ايجاد توازن مع شحنات الاسلحة السوفييتية التي ترسل الى دول عربية على خصام مع السعودية والكويت وايران . وانه « لا يوجد تناقض اساسي » بين الموقفين الامريكي والاسرائيلي بالنسبة لمسألة امن الخليج واستقراره . وان الخلاف يدور حول « اعتبار طائرة الفانتوم القاذفة المقاتلة الوسيلة الصالحة للحصول على الامن المنشود » (المحرر ٧٣/٦/٦) .

والان ، وبعد طرح معطيات المسألة كلها ، لا بد لنا من تقييم هذه الصفقات وتحديد بواعثها ، واهميتها ، واثرها المقبل ، والملابسات الدولية التي سترافقها .

البواعث : ان جميع المعلومات المتوفرة لدينا تؤكد ان الدافع الكامن وراء هذه الصفقات هو رغبة الولايات المتحدة الامريكية في ايجاد أسواق لاسلحتها المكدسة بعد انتهاء الحرب الفيتنامية ومحاولة تحريك الصناعة الحربية المهددة بالركود في السنوات المقبلة . واستخدام السلاح والذخائر كبضاعة غالية سريعة الاحتراء — بسبب الاستخدام او بسبب القدم وفقدان الاهمية — لامتصاص عائدات النفط المتزايدة ، والمدخرات المالية التي تملكها الدول البترولية والتي ستأخذ في السنوات المقبلة حجما هائلا . ويكفي ان نعرف ان عائدات النفط السعودي وحده تعادل اليوم ٢ر٧٠٠ مليار دولار وسترتفع في عام ١٩٨٠ الى ٢٥ر٦٠٠ مليار دولار . وان رؤوس الاموال السعودية المتراكمة المدخرة ستكون في نهاية هذا العام ٥ مليارات من الدولارات وسترتفع في عام ١٩٨٠ الى ٧٥ مليارا. وهكذا تستطيع الولايات المتحدة عن طريق « تجارة المدافع » امتصاص مدخرات الدول البترولية ، وتحريك صناعتها الحربية ، وتعديل العجز في ميزان المدفوعات الامريكي . وتذكر **الواشنطن بوست** ان ثمن صفقات الاسلحة الامريكية المنتظرة لايران والكويت والسعودية ستصل الى ٤ مليارات من الدولارات . ولا شك ان هذا المبلغ الضخم سيساعد ميزان المدفوعات الامريكي ، ويخفض العجز الكبير فيه ، وسيدعم الصناعة العسكرية الامريكية ويؤمن استمرار ازدهارها بعد احتمالات كسادها بسبب توقف الحرب الفيتنامية ، وسيزيد تاثير الولايات المتحدة وسيطرتها على ثلاث من اكبر الدول المنتجة للبترول . ولقد فضح النائب الكويتي عبدالله النيباري داخل المجلس النيابي حقيقة صفقات الاسلحة الغربية بقوله : « ان امريكا تقوم ببرامج للدول الصغيرة وخاصة في الخليج لشراء اسلحتها القديمة التي استخدمت في فيتنام . وهي اسلحة اصبحت بائرة، وذلك لتحقيق هدفين : اولا الاستمرار في انتاج البترول وزيادة معدلاته وحل أزمتها من الطاقة . ثم امتصاص الاموال التي يدفعونها لنا مقابل صادراتنا من البترول » (البلاغ ٧٣/٦/٤) . ولا أدل على عدم تناسب التسليح في البلدان النامية مع امكانات هذه البلدان من تقرير مؤسسة الابحاث الوطنية الفرنسية حول السلم والذي يشير الى « ان شراء الاسلحة من قبل البلدان النامية يزيد بسرعة تعادل ضعف سرعة زيادة انتاجها القومي العام » ويشير في هذا الصدد الى المملكة العربية السعودية واسرائيل (لوموند ٧٣/٥/٢٣) .

الوسيلة : ولتحقيق هذا الغرض في المنطقة العربية تلجأ واشنطن الى تسليح اسرائيل بشكل يجبر دول المواجهة على ايقاف مشاريعها الانمائية في سبيل التسليح، الامر الذي يبقيها في حالة تخلف اقتصادي مستمر . كما تلجأ الى استغلال العداء العربي — الايراني القديم وطموحات الامبراطورية الفارسية لتسليح ايران بشكل يجر الدول العربية البترولية الى سباق التسلح حتى لا تبقى **القوة الاضعف** في الخليج ، الامر الذي يستنزف المدخرات المالية المتراكمة . وكلنا يعرف حجم التسليح الاسرائيلي وعدم تناسبه مع حجم اسرائيل الاقتصادي والسياسي . اما حجم التسليح الايراني فيمكننا أن نأخذ صورة عنه اذا عرفنا ان قيمة الصفقات الايرانية الاخيرة وصلت الى ٢ر٥ مليار من الدولارات وشملت ١٠٨ طائرات فانتوم ، و١٠٠ طائرة ف — ١٤ ، و٧٠٠ طائرة هليكوبتر ، و٣ طائرات وقود ك س ١٣٥ ، [من الولايات